بما يحد من الاستثمارات الجديدة للنفط غير التقليدي أو النفوط الصعبة

الشال: المرجح استقرار أسعار النفط حول 70 دولاراً أمريكياً للبرميل

■ مخاطر قد تؤدي إلى هبوط كبير في الأسعار ولفترة طويلة إن دخل المنتجون في حرب حصص

■ الحد من التوسع في إنتاج «الصخري» هدف لا يمكن ضمان ثباته بسبب احتمالات تطور التكنولوجيا

الدول المنتجة للنفط

البيانات المالية لبنك بوبيان

■ قضية توافق الدول الخليجية على توزيع حصص الإنتاج تبقى حتى يومنا ضرورة ملحة

■ بعض دول الخليج تجاوزت حصص إنتاجها المتفق عليها ضمن أوبك نتيجة ظروف خاصة

قال تقرير الشال المتخصص انه من المرجح استقرار أسعار النفط حول الـ 70 دولار أمريكي للبرميل.

وأضاف الشال في تقريره الاسبوع أن هناك مخاطر قد تؤدي إلى هبوط كبير في أسعار النفط ولفترة طويلة إن دخل منتجوا النفط التقليدي في حرب حصص.

وفيما يلي التقرير:

1. سوق النفط

لا أحد يعرف على سبيل الجزم مآل اوضاع سوق النفط، ولكن، على الدول المنتجة له، والتي تعتمد في معظم إيراداتها من العملة الصعبة على حصيلة بيعه خام، أن تفترض أسوأ سيناريو له حتى لو كانت احتمالات تحققه ضعيفة. وبعد ازمة العالم المالية في سبتمبر عام 2008، وأيضا بعد ازمة سوق النفط في خريف عام 2014، هبطت أسعار النفط إلى حدود الـ 40 دولار أمريكي للبرميل، قبل أن تعاود الارتفاع. الفارق بين الحالتين، هو أن ازمة عام 2008 كانت ازمة العالم وليست ازمة دول النفط ما لم يفشل العالم في مواجهة ازمته وتتحول ازمته إلى كساد عظيم، لذلك نجحت الإدارات العامة في العالم في مواجهة ازمته، واستعاد سوق النفط عافيته بدءاً من عام 2009. ولاحقاً في عام 2011 تعدت أسعار النفط مستويات ما قبل الأزمة. بينما ازمة سوق النفط في خريف عام 2014 هي ازمة الدول المنتجة للنفط، وجميعها باستثناء النرويج، ارتكبت من الخطايا في انفلات سياساتها المالية ما جعلها عرضة لمخاطر عالية في الأزمة الحالية.

والمنطق يرجح أن تستقر أسعار النفط حول الـ 70 دولار أمريكي للبرميل، وهو السعر الذي يحد من الاستثمارات الجديدة للنفط غير التقليدي أو النفوط الصعبة، ولكنه يبقي إنتاج العالم عند المستوى المطلوب والمقدر بنحو 93 مليون برميل يومياً. وبينما يمكن للأسعار أن تتذبذب بعيداً عن هذا المستوى على المدى القصير، أي 6 شهور إلى ستة، تبقى هناك مخاطر غير محسوبة قد تؤدي إلى هبوط كبير في أسعار النفط، ولفترة طويلة، إن دخل منتجوا النفط التقليدي في حرب حصص. إذ تنقسم دول إنتاج النفط التقليدي إلى ثلاث فئات، فئة تستطيع الاحتمال لبضع سنوات عند مستوى أسعار نفط متدنية، وهي ثلاث من دول الخليج ضمن أوبك، وواحدة خارجها قليلة الإنتاج، او السعودية والكويت والإمارات وقطر، وفئة سوف تتعرض لضغوط هائلة، ومن أمثلتها العراق والجزائر ونيجيريا وفنزويلا وروسيا وعمان خارج أوبك، وفئة ثالثة تتعرض لضغوط هائلة ولا تنتج بطاقتها القصوى لظروف خاصة ومؤقتة، مثل إيران وليبيا.

وإذا افترضنا تحقق الهدف بالحد من التوسع في إنتاج النفط الصخري أو نفوط المياه العميقة جداً، وهو هدف لا يمكن ضمان ثباته بسبب احتمالات تطور التكنولوجيا وخفض تكاليف الإنتاج، تبقى قضية توافق منتجي النفط التقليدي على توزيع حصص الإنتاج ضرورة ملحة. ذلك يعني، أن بعض دول الفئة الأولى في الخليج التي تجاوزت حصص إنتاجها المتفق عليها ضمن أوبك نتيجة ظروف خاصة، لابد وان يكون لديها الاستعداد لنقاش حصص مخفضة لها. أما البديل، فسوف يصبح قيام دول الفئة الثانية بمحاولة تعويض فاقد الدخل بزيادة الإنتاج كما تفعل العراق حالياً، وفائض المعروض سوف يزيد إن عادت دول الفئة الثالثة إلى مستويات إنتاجها السابقة.

فإيران مثلاً، كانت تنتج نحو 3.9 مليون برميل يومياً في عام 2008، بينما بلغ إنتاجها في ديسمبر 2014 نحو 2.8 مليون برميل يومياً بسبب العقوبات التي قد تجد مخرجا منها بحلول شهر يونيو القادم عند التفاوض حول ملفها النووي. وليبيا انتجت في عام 2008 نحو 1.7 مليون برميل يومياً، بينما بلغ إنتاجها في شهر ديسمبر 2014 نحو 473 الف برميل يومياً فقط، وهي في حالة اقتتال داخلي، وسوف تحتاج إلى كل إنتاجها لو توقف. ولعل الأخطر، هو احتمالات المخاطر الجيوسياسية في دول مجاورة للفئة الثانية والثالثة ومكتظة بالسكان، ولن يكون أحد في مأمن إن اضطربت أوضاع الجوار، كما أن ضعف سوق النفط لن يستثني اضطراب دول الفئة الأولى لو طال أمده، لذلك اقصى الحكمة والحصافة في التعامل مع الآخر، أمر لابد منه.

2. خصائص التداول في سوق الكويت للأوراق المالية - فبراير 2015

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسية المتداولين»، عن الفترة من 2015/01/01 إلى 2015/02/28، والمنشور على الموقع الإلكتروني لسوق الكويت للأوراق المالية. وأفاد التقرير أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين، لكن نصيبهم إلى هبوط، إذ استحوذوا على 49% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (55.9% لشهري يناير وفبراير 2014)، و47.7% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (53.2% للفترة نفسها 2014). وباع المستثمرون الأفراد أسهما بقيمة 478.672 مليون دينار كويتي، كما اشتروا اسهما بقيمة 466 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم، الأكثر بيعا، بنحو 12.672 مليون دينار كويتي.

واستحوذ قطاع المؤسسات المحلية، والشركات على 27% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (22.5% للفترة نفسها 2014)، و26.8% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (17.2% للفترة نفسها 2014)، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 263.633 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهما بقيمة 261.772 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، شراء، بنحو 1.861 مليون دينار كويتي. وثالث المساهمين في سيولة السوق هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ)، فقد استحوذ على 16.1% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (19.2% للفترة نفسها 2014)، و14.9% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (16.1% للفترة نفسها 2014)، وقد باع هذا القطاع أسهما بقيمة 156.809 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهما بقيمة 145.348 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، بيعا، بنحو 11.461 مليون دينار كويتي. وآخر المساهمين في السيولة قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 10.4% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (8.2% للفترة نفسها 2014)، و8.2% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (7.7% للفترة نفسها 2014)، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 102.039 مليون دينار كويتي، في حين باع اسهما بقيمة 79.767 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، الأكثر شراء، بنحو 22.272 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص سوق الكويت للأوراق المالية استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهما بقيمة 864.759 مليون دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 88.5% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (90.2% للفترة نفسها 2014)، في حين اشتروا اسهما بقيمة 839.833 مليون دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 86%، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (85.1% للفترة نفسها 2014)، ليبلغ صافي تداولاتهم، الوحيدون بيعا، بنحو 24.926 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين، من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة، نحو 10.5%، (10.4% للفترة نفسها 2014)، واشتروا ما قيمته 102.600 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة اسهمهم المُباعة، نحو 80.694 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 8.3% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة، (7.1% للفترة نفسها 2014)، ليبلغ صافي تداولاتهم، الأكثر شراء، بنحو 21.905 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، نحو 3.5%، (4.6% للفترة نفسها 2014)، أي ما قيمته 34.588 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المباعة، نحو 3.2%، (2.8% للفترة نفسها 2014)، أي ما قيمته 31.567 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم، شراء، بنحو 3.021 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه، (نحو 87.2% للكويتيين و9.4% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.4% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي)، مقارنة بنحو 87.6% للكويتيين و8.7% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.7% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي كما في نهاية فبراير 2014. أي إن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين، من خارج دول مجلس التعاون الخليجي، يفوق إقبال نظرائهم، من داخل دول المجلس، وغلبة التداول فيها للأفراد.

وارتفع عدد حسابات التداول النشطة بما نسبته 33.1%، ما بين نهاية ديسمبر 2014 ونهاية فبراير 2015، (مقارنة بارتفاع بلغت نسبته 6.6% ما بين نهاية ديسمبر 2013 ونهاية فبراير 2014)، وقد بلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية فبراير 2015، نحو 81.180 حساباً، أي ما نسبته 23.1% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 74.742 حساباً في نهاية يناير 2015، أي ما نسبته 21.4% من إجمالي الحسابات للشهر نفسه، وبارتفاع بلغت نسبته 8.6% خلال شهر واحد.

3. تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة - يناير 2015

تشير وزارة المالية في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة، حتى شهر يناير 2015، والمنشور على موقعها الإلكتروني، إلى استمرار الارتفاع في جانب الإيرادات، فحتى 2015/01/31، أي عشرة شهور من السنة المالية الحالية 2014/2015، بلغت جملة الإيرادات المحصلة نحو 22.357 مليار دينار كويتي، أي أعلى بما نسبته نحو 11.4% عن جملة الإيرادات المقدرة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 20.069 مليار دينار كويتي، وبانخفاض ملحوظ نسبته نحو 16%-، عن مستوى جملة الإيرادات المحصلة، خلال الفترة نفسها من السنة المالية الفائتة 2013/2014، والبالغة نحو 26.628 مليار دينار كويتي.

وفي التفاصيل، تقدر النشرة الإيرادات النفطية الفعلية، حتى 2015/01/31، بنحو 20.476 مليار دينار كويتي، أي أعلى بما نسبته نحو 8.9% عن الإيرادات النفطية المقدرة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 18.806 مليار دينار كويتي، وبما نسبته نحو 91.6% من جملة الإيرادات المحصلة. وما تحصل من الإيرادات النفطية، خلال الشهور العشرة الأولى من السنة المالية الحالية، كان اقل بنحو 4.284- مليار دينار كويتي، أي بما نسبته نحو 17.3%-، عن مستوى مثيله، خلال الفترة نفسها من السنة المالية الفائتة. وتم تحصيل ما قيمته نحو 1.881 مليار دينار كويتي، من الإيرادات غير النفطية، خلال الفترة نفسها، وبمعدل شهري بلغ نحو 188.099 مليون دينار كويتي، بينما كان المقدر في الموازنة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، نحو 1.263 مليار دينار كويتي، أي إن المحقق سيكون اعلى للسنة المالية، بكاملها، بنحو 993.8 مليون دينار كويتي، عن ذلك المقدر.

وكانت اعتمادات المصروفات، للسنة المالية الحالية، قد قدرت بنحو 23.212 مليار دينار كويتي، وصرف، فعلياً -طبقاً للنشرة- حتى 2015/01/31، نحو 11.913 مليار دينار كويتي، بمعدل شهري للمصروفات بلغ نحو 1.191 مليار دينار كويتي، لكننا نتصح بعدم الاعتداد بهذا الرقم، لان هناك مصروفات أصبحت مستحقة، لكنها لم تصرف، فعلاً، وسوف يرتفع مستوى الإنفاق كثيرا عند إجراء التسويات في الشهر الأخير من السنة المالية ومن ثم في الحساب الختامي. ورغم أن النشرة تذهب إلى خلاصة، مؤداها أن فائض الموازنة، في نهاية الشهور العشرة الأولى من السنة المالية الحالية، بلغ نحو 10.445 مليار دينار كويتي، إلا اننا نرغب في نشره من دون النصح باعتماده، إذ نعتقد أن رقم الفائض الفعلي للموازنة، سيكون اقل من الرقم المنشور، مع صدور الحساب الختامي.

4. نتائج بنك بوبيان 2014

أعلن بنك بوبيان نتائج أعماله، للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحا -بعد خصم الضرائب- بلغت نحو 28.5 مليون دينار كويتي، أي ضعف صافي الأرباح المحققة في عام 2013، والتي بلغت نحو 12.7 مليون دينار كويتي، مسجلاً ارتفاعاً في الربحية بلغ نحو 15.8 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 124.1%. ويعزى معظم هذا الارتفاع في مستوى الأرباح الصافية، إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة اعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 11.3 مليون دينار كويتي، أي نحو 16.9% حين بلغت نحو 78.4 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 67.1 مليون دينار كويتي، لعام 2013. وتحقق ذلك نتيجة، ارتفاع صافي إيرادات التمويل بنحو 5.5 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 66.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 60.7 مليون دينار كويتي، وارتفع بند صافي إيرادات الاستثمار بنحو 4 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 5 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 962 الف دينار كويتي ،وذلك من خلال ارتفاع بند ربح /(خسارة) غير محققة من التغير في القيمة العادلة لاستثمارات العقارية بنحو 4.2 مليون دينار كويتي»، وارتفع ايضا، بند صافي إيرادات الاتعاب والعمولات بنحو 2.3 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 5.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 3.6 مليون دينار كويتي، بينما انخفض، بند حصة في نتائج شركات زميلة بنحو 973 الف دينار كويتي، وصولا إلى خسارة بلغت نحو 247 الف دينار كويتي، مقارنة مع ربح بلغ نحو 726 الف دينار كويتي.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية، بقيمة اقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، إذ بلغ ارتفاعها نحو 4.9 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 35.4 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 30.5 مليون دينار كويتي لعام 2013، وبنسبة بلغت نحو 16%. حيث ارتفعت جميع بنود المصروفات التشغيلية مثل تكاليف موظفين، ومصروفات عمومية وإدارية، واستهلاك. وبلغت نسبة إجمالي التكاليف التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 45.2%، بعد ان كانت نحو 45.5%، بينما هبط مخصص انخفاض القيمة بنحو 10.1 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 13 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 23.1 مليون دينار كويتي، أي بنسبة انخفاض قاربت 43.9%، وهذا يفسر ارتفاع هامش صافي الربح حيث بلغ نحو 36.4%، مقارنة بنحو 19% لعام 2013.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الأصول قد سجل ارتفاعا، بلغ قدره 455.9 مليون دينار كويتي ونسبته 20.8%، ليصل إلى نحو 2.648 مليار دينار كويتي، مقابل 2.192 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2013. وضمنه ارتفع بند تمويلات إسلامية للعملاء، بما قيمته 326.4 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 22.1%، وصولا إلى نحو 1.805 مليار دينار كويتي (68.2% من إجمالي الأصول)، مقارنة بنحو 1.479 مليار دينار كويتي (67.5% من إجمالي الأصول)، في نهاية عام 2013.

وارتفع، بند النقد والنقد المعادل، نحو 109.2 مليون دينار كويتي، أي نحو 53.1%، وصولاً إلى نحو 314.8 مليون دينار كويتي (11.9% من إجمالي الأصول)، مقارنة بنحو 205.6 مليون دينار كويتي (9.4% من إجمالي الأصول)، في نهاية عام 2013 (وذلك نتيجة ارتفاع بند التوظيفات قصيرة الأجل لدى البنوك التي تحل آجال استحقاقاتها خلال سبعة أيام نحو 103.2 مليون دينار كويتي، وتشكل نحو 89.1% من إجمالي النقد والنقد المعادل). بينما انخفض بند مستحق من البنوك بنحو 35.3 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 263.6 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 298.9 مليون دينار كويتي.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 424.3 مليون دينار كويتي، لتصل إلى نحو 2.347 مليار دينار كويتي، بعد أن كانت نحو 1.922 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2013. حيث ارتفع بند حسابات المودعين نحو 425.5 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 2.083 مليار دينار كويتي (88.8% من إجمالي المطلوبات)، مقارنة مع نحو 1.657 مليار دينار كويتي (86.2% من إجمالي المطلوبات).

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية، إلى أن مؤشرات ربحية البنك، كلها، قد سجلت ارتفاعا كبيراً، مقارنة مع نهاية عام 2013، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 10.1%، مقارنة بنحو 5.2%، وحقق العائد على راسمال البنك (ROC) ارتفاعا، أيضاً، حين بلغ نحو 15%، بعد أن كان عند 7.1%. وسجل مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA) ارتفاعا، أيضا، حين بلغ نحو 1.2%، قياسا بنحو 0.6%، وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 14.4 فلسا مقابل نحو 6.8 فلسا. وأعلن البنك، ولأول مرة عن نيته توزيع ارباح نقدية بنحو 5% من القيمة الإسمية للسهم، أي ما يعادل 5 فلوس كويتية، وتوزيع 5% أسهم منحة، وهذا يعني أن السهم قد حقق عائداً نقدياً بلغت نسبته 1.2% على سعر الإقفال المسجل في نهاية 2014/12/31 والبالغ نحو 410 فلسا كويتيا للسهم الواحد. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / الربحية (P/E) نحو 28.5 مرة، أي تحسن، مقارنة مع 82 مرة، نتيجة ارتفاع ربحية السهم بنحو 110.7% عن مستواه في 31 ديسمبر من عام 2013. وتراجع سعر السهم بنحو 26.8% عن مستوى سعره في 31 ديسمبر 2013. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 2.7 مرة، مقارنة بنحو 3.8 مرة.

5. الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي اقل نشاطا، إذ انخفضت جميع المؤشرات، مؤشر القيمة المتداولة، ومؤشر الكمية المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 447.5 نقطة وبانخفاض بلغ قدره 6.8 نقطة، أي ما يعادل 1.5% عن الأسبوع الذي سبقه، بينما ارتفع بنحو 3.5 نقطة، أي ما يعادل 0.8% عن إقفال نهاية عام 2014.

البيان	2014/12/31 (ألف دينار كويتي)	2013/12/31 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %	
مجموع الأصول	2,647,930	2,191,986	455,944	20.8%	⇧
مجموع المطلوبات	2,346,828	1,922,499	424,329	22.1%	⇧
حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	296,027	263,944	32,083	12.2%	⇧
مجموع الإيرادات التشغيلية	78,405	67,072	11,333	16.9%	⇧
مجموع المصروفات التشغيلية	35,422	30,528	4,894	16.0%	⇧
المخصصات	12,952	23,081	-10,129	-43.9%	⇩
الضرائب	1,526	743	783	105.4%	⇧
صافي الربح	28,505	12,720	15,785	124.1%	⇧
المؤشرات					
العائد على معدل الأصول	1.2%	0.6%			⇧
العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	10.1%	5.2%			⇧

المؤشرات

البيان	الأسبوع الماضي 2015/03/12	الأسبوع السابق 2015/03/05	التغير %
عدد أيام التداول	5	5	
مؤشر الشال (قيمة ٣٠ شركة)	447.5	454.3	-1.5%
مؤشر السوق (سعر)	6,514.3	6,539.3	-0.4%
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	70,509,825	92,755,906	
المعدل اليومي (د.ك)	14,100,765	18,550,781	-24.0%
كمية الأسهم المتداولة (سهم)	587,302,148	659,895,991	
المعدل اليومي (سهم)	117,460,430	131,779,198	-10.9%
عدد الصفقات	16,511	19,352	
معدل اليومي لعدد الصفقات	3,308	3,870	-14.5%

التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول